|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| itu_logo | **الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA-16)****الحمامات، 25 أكتوبر - 3 نوفمبر 2016** | CCITT/ITU-T 60th Anniversary logo |
|  |  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | الإضافة 1للوثيقة 45-A |
|  | يونيو 2016 |
|  | الأصل: بالإنكليزية |
|  |
| المقترحات الأوروبية المشتركة |
| مبادئ من أجل استعراض قطاع تقييس الاتصالات |
|  |
|  |

|  |  |
| --- | --- |
| تحدد هذه المساهمة المبادئ الواجب تطبيقها عند استعراض الهيكل الحالي لقطاع تقييس الاتصالات، والتعاون بين أفرقة ولجان قطاع تقييس الاتصالات ومع الهيئات الأخرى لوضع المعايير فضلاً عن أساليب عمل قطاع تقييس الاتصالات وإجراءاته. ويمكن الاطلاع على المقترحات المفصلة في الإضافات الأخرى للوثيقة 45. | **الملخص**: |

# 1 مقدمة

تدعو الحاجة إلى النظر في أفضل طريقة لتنظيم قطاع تقييس الاتصالات للتمكن من تهيئة البيئة الأكثر فعالية وكفاءة بحيث:

- يستطيع قطاع تقييس الاتصالات العمل فيها على أولوياته وأنشطته المتفق عليها؛

- تتفق مع الخطط الاستراتيجية والمالية للاتحاد.

ومن هنا، تحدد هذه المساهمة المبادئ الواجب تطبيقها لاستعراض الهيكل الحالي لقطاع تقييس الاتصالات، والتعاون بين أفرقة ولجان قطاع تقييس الاتصالات ومع الهيئات الأخرى لوضع المعايير فضلاً عن أساليب عمل قطاع تقييس الاتصالات وإجراءاته.

ويمكن الاطلاع على المقترحات المفصلة في الإضافات الأخرى للوثيقة 45.

# 2 رؤية من أجل قطاع تقييس الاتصالات

تضم أعمال قطاع تقييس الاتصالات خبراء من جميع أنحاء العالم لوضع معايير دولية تشكل أساس البنية التحتية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد تسمح المعايير الدولية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتجنب معارك مكلفة في الأسواق حول التكنولوجيات المفضلة وبتهيئة بيئة تمكّن المستعملين من الحصول على خدمات بأسعار ميسورة في جميع أنحاء العالم بغض النظر عن التكنولوجيا التي تقوم عليها.

وبما أن قطاع تقييس الاتصالات يضم خبراء من القطاعين العام والخاص، فهو يحتل مكانة فريدة في عالم الاتصالات. ويواجه قطاع تقييس الاتصالات، بصفته هيئة لوضع المعايير، التحديات نفسها التي تواجهها الهيئات الأخرى لوضع المعايير. وخلال السنوات العشرين الماضية، طرأت زيادة هائلة في عدد الهيئات الجديدة المعنية بوضع المعايير. ويدفع الطابع الشامل والتحويلي للاتصالات القطاعات الأخرى إلى الاستفادة من التكنولوجيات التمكينية وإلى الالتفاف حول تطبيقات معينة. وقد أفضت المنافسة على وضع معايير تقبلها الأسواق على المستوى العالمي إلى إعادة رسم ملامح التقييس وازدياد التعقيدات أمام الجهات الفاعلة التي تملك قدراً أقل من الموارد. وظهرت أطراف جديدة تعتمد إجراءات أقل تعقيداً وأكثر مرونةً.

والتحدي الماثل أمام قطاع تقييس الاتصالات هو الحفاظ على التوازن بين الحاجة إلى استقطاب خبراء عالميين في مجال التكنولوجيات المبتكرة والدور الذي يؤديه القطاع في دعم السياسات العامة والقواعد التنظيمية. ويتطلع خبراء دوائر الصناعة إلى محفل دولي شامل يستطيع استقطاب المعنيين ويتسم بالكفاءة. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تُغفَل احتياجات واضعي السياسات من خلال إبداء اهتمام خاص بها واتخاذ إجراءات محددة بشأنها. ويساعد قطاع تقييس الاتصالات واضعي السياسات على الاستفادة من أفضل التكنولوجيات المتاحة ومن العلاقات القوية مع توجهات السوق كي يضمنوا وفاء الحلول المستدامة بمتطلبات التنظيم دون الحد من المنافسة.

وفي هذا السياق، نعتبر أنه ينبغي لقطاع تقييس الاتصالات ألا يسعى فقط إلى تعزيز اختصاصه الرئيسي المتمثل في وضع معايير للاتصالات تطبَّق على المستوى الدولي وإنما أن يستغل هذا الاختصاص أيضاً لجعل التكنولوجيات التمكينية الرئيسية متاحة لقطاعات وتطبيقات غير مرتبطة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعني ذلك أن نتخذ جميع المبادرات اللازمة لتعزيز جاذبية قطاع تقييس الاتصالات بالنسبة إلى الخبراء. وتعتمد جاذبية قطاع تقييس الاتصالات فيما يخص الخبراء التابعين للحكومات والشركات وفيما يخص الابتكارات على قدرتنا على إنشاء لجان دراسات تشكل منابر رائدة من الكفاءات على مستوى العالم لإعداد المعايير التقنية. ويحد من هذا الطموح نقص الموارد المتاحة من أعضاء الاتحاد، ومن الواضح أن قطاع تقييس الاتصالات عاجز، من حيث الخبرة والموارد، عن أن يكون منبراً عالمياً رائداً في كل موضوع من المواضيع المتعلقة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع أخذ هذا السياق بعين الاعتبار، يجب أن تركز أي استراتيجية فعالة على الأولويات الرئيسية وتوطد التعاون مع سائر هيئات وضع المعايير، لغرض تطوير أوجه التآزر وتقليص ازدواجية المعايير إلى أقصى حد. وينبغي بذل المزيد من الجهود لإدراج هذه الأبعاد في استراتيجية قطاع تقييس الاتصالات.

وإضافة إلى ذلك، يتحلى قطاع تقييس الاتصالات بدور محدد فيما يتعلق بالبلدان النامية. فيساعد إعدادُ المعايير على ضمان تكافؤ الفرص بما يتيح النفاذ إلى الأسواق الجديدة ولا سيما بالنسبة إلى شركات البلدان النامية. وتعد المعايير بمثابة عون أساسي للبلدان النامية في بناء بناها التحتية والتشجيع على التنمية الاقتصادية، ويمكنها عبر اقتصادات الحجم الكبير من أن تخفض التكاليف للجميع: الجهات المصنعة والمشغلون والمستهلكون. وخلال فترة الدراسة الأخيرة، حدث تداخل بين أنشطة قطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات. ولا شك في أن مهمة قطاع تقييس الاتصالات تشمل ضمان إشراك البلدان النامية في الأعمال المتعلقة بإعداد المعايير التقنية ولكن ينبغي ألا يؤدي ذلك إلى استخدام لجان الدراسات لأغراض إنمائية.

# 3 المبادئ

أُعدت المبادئ التالية من أجل الاعتماد عليها عند النظر في استدامة وملاءمة الهيكل الحالي لقطاع تقييس الاتصالات، وأشكال التعاون بين أفرقة ولجان قطاع تقييس الاتصالات ومع سائر هيئات وضع المعايير، وأساليب العمل والإجراءات.

المبادئ الاستراتيجية:

- الحفاظ على دور ريادي في المجالات الرئيسية لقطاع تقييس الاتصالات بوصفها المحركات الرئيسية لسوق الاتصالات؛

- ضمان قدرة قطاع تقييس الاتصالات، في حدود اختصاصاته وولايته، على مواكبة التوجهات التكنولوجية الجديدة واحتياجات القطاعات غير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيثما يكون الأمر مناسباً ومهماً في ميدان التقييس العالمي؛

- تعزيز التعاون مع سائر هيئات وضع المعايير، لغرض تطوير أوجه التآزر وتقليص تضارب المعايير إلى أدنى حد؛

- تلبية احتياجات البلدان النامية مع ضمان التنسيق القطاعي مع أنشطة قطاع تنمية الاتصالات من أجل تفادي الازدواجية في الأنشطة.

المبادئ التشغيلية والمالية:

- ضمان التنسيق و/أو تفادي تداخل الأعمال ضمن لجان الدراسات لقطاع تقييس الاتصالات أو فيما بينها. وتحسين الكفاءة واستخدام الخبرات التقنية على النحو الأمثل في قطاع تقييس الاتصالات؛

- تقليص التكاليف الإجمالية لقطاع تقييس الاتصالات إلى الحد الأدنى؛

- توضيح طبيعة نواتج قطاع تقييس الاتصالات؛

- ضمان التوازن المناسب بين حقوق الأعضاء وغير الأعضاء من أجل الحفاظ على جاذبية العضوية في قطاع تقييس الاتصالات.

# 4 النظر في المبادئ

## 1.4 المبادئ الاستراتيجية

**1.1.4** الحفاظ على دور ريادي في المجالات الرئيسية لقطاع تقييس الاتصالات بوصفها المحركات الرئيسية لسوق الاتصالات**:** إن إحدى الميزات الرئيسية لقطاع تقييس الاتصالات هي خبرته العالمية ومساهمته في بعض المجالات الرئيسية للاتصالات. وتشكّل هذه الميزة قاعدة قوية تمكّن قطاع تقييس الاتصالات من احتلال مكانة هامة في ميدان التقييس العالمي. وينبغي للقطاع بذل قصارى جهده للحفاظ على هذه المكانة من خلال التركيز على الأولويات الأساسية.

**2.1.4 ضمان قدرة قطاع تقييس الاتصالات، في حدود اختصاصاته وولايته، على مواكبة التوجهات التكنولوجية الجديدة واحتياجات القطاعات غير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيثما يكون الأمر مناسباً ومهماً في ميدان التقييس العالمي:** كي يكون قطاع تقييس الاتصالات أحد الأقطاب العالمية في مجال التقييس، عليه أن يحرص على تحليه ببيئة تمكينية ومرنة تتمثل في أفضل هيكل وأساليب عمل وإجراءات ممكنة لوضع المعايير التقنية.

**3.1.4 تعزيز التعاون مع سائر هيئات وضع المعايير، لغرض تطوير أوجه التآزر وتقليص تضارب المعايير إلى أدنى حد:** ينبغي للجان الدراسات لقطاع تقييس الاتصالات التركيز على مجالات العمل الرئيسية التي تتمتع فيها باختصاص رئيسي معترف به للتمكن من الحفاظ على دورها الريادي. وتؤدي هذه المقاربة إلى توطيد التعاون مع سائر هيئات وضع المعايير لغرض تطوير أوجه التآزر وتقليص مظاهر التضارب المحتملة مع معايير الهيئات الأخرى وأعمالها. وينبغي لقطاع تقييس الاتصالات السعي إلى العمل بطريقة تعاونية وتآزرية على أساس المعاملة بالمثل مع سائر هيئات وضع المعايير، وذلك بالاستناد إلى الاحترام المتبادل. وفي إطار هذا النشاط، لا بد من إجراء استعراض للاختصاصات الرئيسية لقطاع تقييس الاتصالات.

 **4.1.4 تلبية احتياجات البلدان النامية مع ضمان التنسيق القطاعي مع أنشطة قطاع تنمية الاتصالات من أجل تفادي الازدواجية في الأنشطة:** من أجل دعم مطالب البلدان النامية بشأن سد الفجوة الرقمية، ينبغي لقطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات تنسيق أعمالهما لغرض تفادي أي ازدواجية في الأنشطة، كل بحسب دوره وولايته ومسؤولياته. وينبغي للقطاعين استعراض أنشطتهما وإعادة توجيهها بناءً على ذلك.

## 2.4 المبادئ التشغيلية والمالية

**1.2.4 ضمان التنسيق و/أو تفادي تداخل الأعمال ضمن لجان الدراسات بقطاع تقييس الاتصالات أو فيما بينها**: ينبغي أن تنظَّم أعمال لجان الدراسات لقطاع تقييس الاتصالات بما يتيح تركيز هذه الأعمال على مسائل محددة جيداً وينبغي ألا تتداخل هذه الأعمال مع المسائل التي تتناولها لجنة الدراسات نفسها أو أي لجنة دراسات أخرى في هذا القطاع. وينبغي للجان الدراسات لقطاع تقييس الاتصالات أن تركز بوجه خاص على مجالات العمل الرئيسية التي تندرج ضمن اختصاصاتها الرئيسية وفي إطار خبراتها ومسؤولياتها المعترف بها (مثل حالة لجان الدراسات الرئيسية). فينبغي القضاء على الازدواجية في أعمال لجان الدراسات.

**2.2.4 تحسين الكفاءة واستخدام الخبرات التقنية على النحو الأمثل في قطاع تقييس الاتصالات:** مع مراعاة الضغوط التجارية المفروضة على أعضاء القطاع الذين يقدمون الموارد بصورة طوعية، يُعتبر هيكل قطاع تقييس الاتصالات حاسماً لتركيز الخبراء الأساسيين في مجالات الاهتمام المباشر. وبالتالي، من الضروري أن يقوم قطاع تقييس الاتصالات بتسهيل مشاركتهم ومساهماتهم في العمل، والاستفادة القصوى من الخبرات المتاحة للقطاع من أعضائه.

وعلى سبيل المثال، ينبغي معالجة المحاور الرئيسية المتعلقة بالتكنولوجيات التمكينية والتطبيقات الرأسية بطريقة تتيح لأي خبير تناول أي موضوع مؤات محدد مخصص للمحور الرأسي المعني. وينبغي أيضاً ضمان قدرة هيكل لجان الدراسات لقطاع تقييس الاتصالات، على استقطاب خبراء التقييس البارزين للعمل في مجالات عمل القطاع ولجان الدراسات التابعة له. وينبغي دعم ذلك بالإجراءات القائمة مثل بيانات الاتصالات والاجتماعات الإلكترونية.

وختاماً، ينبغي لهيكل قطاع تقييس الاتصالات وإجراءاته تشجيع وتيسير المشاركة المبكرة للخبراء في إعداد التوصيات من أجل تسهيل التوصل إلى توافق عام واتخاذ القرارات النهائية بصورة سلسة. وعلى سبيل المثال، بعد المناقشة في اجتماع إحدى لجان الدراسات، يجب أن يكون قرار الوفود بالموافقة على التوصية دون معارضة. ولكن يولّد هذا المبدأ بعض مظاهر عدم اليقين فيما يخص إعداد التوصيات التقنية وقد يثبط عزم دوائر الصناعة في المشاركة في أعمال قطاع تقييس الاتصالات. وهذا الأمر مهم نظراً إلى قلة الموارد التي تتمتع بها اليوم دوائر الصناعة مما يعيق التزامها بالأنشطة التقييسية. وعلاوة على ذلك، يفضَّل أن تعكس المعارضة التي تبدى بشأن الموافقة على توصية ما شواغل أطراف متعددة.

**3.2.4 تقليص التكاليف الإجمالية لقطاع تقييس الاتصالات إلى الحد الأدنى:** في مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد في عام 2014، اعتُبر الدعم المقدم من مكتب تقييس الاتصالات إلى أعمال لجان الدراسات (بما في ذلك الاجتماعات الإقليمية والأفرقة المتخصصة) إحدى المسائل المالية الرئيسية. ونظراً إلى التحديات المالية التي يواجهها الاتحاد، سيضطر قطاع تقييس الاتصالات، مثله مثل قطاعي الاتحاد الآخرين، إلى إيجاد أساليب عمل تتسم بمزيد من الكفاءة والفعالية. وسيتيح ذلك للقطاع تحقيق الوفورات اللازمة في تكاليفه التشغيلية. كما سيتيح ذلك لقطاع تقييس الاتصالات تركيز الموارد على عدد محدود من الأولويات المحددة. وسيتم أيضاً الامتثال لهذا المبدأ عند إجراء عملية استعراض شاملة للإجراءات المتبعة حالياً في قطاع تقييس الاتصالات، من أجل تحقيق قدر أكبر من الكفاءة.

**4.2.4 توضيح طبيعة نواتج قطاع تقييس الاتصالات:** يضطلع قطاع تقييس الاتصالات بمسؤولية دراسة المسائل التقنية والمسائل المتعلقة بالتشغيل والتعريفة، وإصدار التوصيات بشأنها بغرض تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي. وتنجم عن بعض هذه التوصيات آثار سياساتية أو تنظيمية وتكتسي بالتالي أهمية خاصة بالنسبة إلى الدول الأعضاء عندما تتخذ قراراتها. وتستهدف الغالبية الساحقة من توصيات قطاع تقييس الاتصالات بوجه خاص دوائر الصناعة والمشغلين من أجل تعزيز خدمات الاتصالات الدولية والقابلة للتشغيل البيني.

ووفقاً لاتفاقية الاتحاد، تتسم جميع التوصيات بالصفة نفسها، بصرف النظر عما إذا كانت لها آثار تنظيمية/سياساتية أو لا. إلا أن التوصيات التي لها آثار تنظيمية أو سياساتية يجب أن تتم الموافقة عليها بموجب إجراء الموافقة التقليدية (TAP)، في حين أن غالبية التوصيات يمكن تناولها بموجب إجراء الموافقة البديلة (AAP).

وقد يجد مستعملو نواتج قطاع تقييس الاتصالات ومنفذوها، الذين قد لا يدركون جميع التفاصيل المحددة المرتبطة بإجراءات العمل والموافقة الخاصة المتّبعة، صعوبةً في تقييم طبيعة أحد النواتج تقييماً مناسباً وفي تحديد نوع النواتج الأنسب لغرض ما. ومع أخذ جميع هذه الأمور بعين الاعتبار، ينبغي أن يحدَّد إجراء الموافقة المطبق، بشكل واضح، في كل من نواتج قطاع تقييس الاتصالات لتفادي أي التباس محتمل وبالتالي تعزيز التطبيق المجدي والواسع للتوصيات العالية الجودة الصادرة عن قطاع تقييس الاتصالات.

**5.2.4 ضمان التوازن المناسب بين حقوق الأعضاء وغير الأعضاء من أجل الحفاظ على جاذبية العضوية في قطاع تقييس الاتصالات**: استُحدثت أنواع جديدة من الأفرقة ومن مظاهر التعاون بغرض تمكين قطاع تقييس الاتصالات من توفير إجراءات وخدمات أفضل لأعضائه، وكذلك فتح باب المشاركة في أنشطة القطاع لغير الأعضاء كي يصبحوا فيما بعد من أعضاء الاتحاد.

ولا يمكن أن تنجح هذه الاستراتيجية، التي ترمي إلى استقطاب أعضاء جدد للانضمام إلى قطاع تقييس الاتصالات من خلال فتح باب المشاركة في أنشطة القطاع لغير الأعضاء، إلا إذا لم تُستخدم هذه المشاركة كبديل عن العضوية في الاتحاد. ويعني ذلك أن حقوق العضوية يجب أن تبقى مناسبة للأعضاء، مع تقديم حوافز لتشجيع الجهات المشاركة من غير الأعضاء على الانضمام إلى قطاع تقييس الاتصالات من أجل التمكن من التأثير بشكل حاسم على عملية اتخاذ القرارات داخل هذا القطاع وعلى توجه القطاع.

 EUR/45A1/1

خلاصة ومقترحات للتقدم في تحسين قطاع تقييس الاتصالات خلال الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016 (WTSA-16)

إذ نقدم هذه المساهمة إلى الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016، ننشد هيكلاً للجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات والمنتديات المرتبطة بها (الأفرقة المتخصصة وأنشطة التنسيق المشتركة) يسمح بالاستفادة من خبرات الأعضاء، ويسمح بالعمل بكفاءة وفعالية لتقليص تكاليف الاتحاد والأعضاء إلى أدنى حد، ويكفل الشفافية، ويضمن عدم تكرار الجهود داخل الاتحاد أو مع سائر هيئات وضع المعايير، ويسمح له بالعمل بصورة تعاونية وتآزرية دعماً لإسهام الاتحاد في عملية وضع المعايير العالمية مما يسمح لقطاع تقييس الاتصالات بالتركيز على اختصاصاته الرئيسية المحددة.

ونأمل أيضاً في أن تتمكن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات من الاتفاق على الأدوات التي ستساهم في تحسين التعاون مع سائر هيئات وضع المعايير (بما في ذلك المسائل المحددة في القرار 81 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2012)، بما يعزز الشفافية والكفاءة ويشجع الابتكار وييسر مشاركة القوى السوقية الجديدة والمهمة في الأنشطة التقييسية لقطاع تقييس الاتصالات (مثل المرافق والرعاية الصحية وصناعة السيارات وغير ذلك).

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_